Entrepreneurship and its role in the Arab development under the knowledge economy

Alasrag, Hussien

April 2010

الريادية ودورها فى التنمية العربية فى ظل اقتصاد المعرفة

حسين عبد المطلب الأسرج
ماجستير الاقتصاد
مدير ادارة بوزارة التجارة والصناعة المصرية

العنوان:

القاهرة–امتداد شارع رمسيس – أبراج وزارة المالية–مبنى وزارة التجارة والصناعة–البرج الخامس–الدور الرابع–حجرة رقم 9

Mobile (0020106237534)

E.mail:hossien159@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله وآله الطيبين

الريادية ودورها فى التنمية العربية فى ظل اقتصاد المعرفة

ملخص:
إن التطور نحو سوق عالمية موحدة يصبح بشكل متزايد أمرًا واقعًا ، يتلاشى معه الفصل بين السوق المحلية والسوق الدولية كذلك، يتغير واقع الاقتصاديات العربية وجهود تنميتها بخطى سريعة وبطريقة جذرية نتيجة للتغير التكنولوجي السريع خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب انخفاض تكاليف النقل.وقد أصبح من المسلم به اليوم أن التقدم والابتكار في المجال التكنولوجي هما محركا النمو الاقتصادي على المدى البعيد. ففي سياق اقتصاد المعرفة العالمي الذي تحركه الوتيرة السريعة للابتكار التكنولوجي يجدر بالدول العربية إرساء أسس متينة لبناء قدرتها على اكتساب وإيجاد معارف وتكنولوجيا من أجل الإفادة من الفرص الي تتيحها العولمة وفي الوقت نفسه مواجهة التحديات العالمية المستجدة. وبالتالى يكمن التحدي في تسخير المعارف لأغراض التنمية ، وذلك بتهيئة مناخ مؤات لاستحداث أفكار وابتكارات، فضلا عن نشرها واستخدامها من قبل محتلف الأطراف الفاعلة المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية الاستحداث هذه.فالإشكالية الاقتصادية اليوم تصبح مبنية على وفرة المعلومات وليست وفرة الموارد النادرة ذلك أن تأثير المعرفة يغدو حاسما على كامل النشاط الاقتصادي وأصبحت المعرفة الأصول الرئيسية لأي نمو اقتصادي أو اجتماعي، ومنه تحول العالم من البحث و التصادم من اجل مصادر الموارد النادرة إلى البحث و التصادم من اجل السيطرة على اكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة.لهذا فانه من الضرورى أن تتكيف الاقتصاديات العربية مع الأوضاع الجديدة.فإذا أريد لها أن تملك القدرة على المنافسة في ظل هذه الظروف الإقليمية والدولية الجديدة، فعليها أن تتحلّى بالابتكار في إيجاد السبل والأدوات التي تساعدها على التعامل مع هذا التغيير، وأن يقوم ذلك من خلال الرياديه وتبين الفرص واستغلالها، لخلق أسواق ومنتجات جديدة وتطوير القائم منها، وأن تتكيف مع التكنولوجيات الجديدة وتطبيقاتها. ويهدف هذا البحث الى دراسة الدور الذى يمكن تقوم به الرياديه فى تنمية الاقتصاد العربي فى ظل اقتصاد المعرفة.

جدول المحتويات

مقدمة:

إن التطور نحو سوق عالمية موحدة يصبح بشكل متزايد أمرًا واقعًا ، يتلاشى معه الفصل بين السوق المحلية والسوق الدولية كذلك، يتغير واقع الاقتصاديات العربية وجهود تنميتها بخطى سريعة وبطريقة جذرية نتيجة للتغير التكنولوجي السريع خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب انخفاض تكاليف النقل.

فقد أصبح من المسلم به اليوم أن التقدم والابتكار في المجال التكنولوجي هما محركا النمو الاقتصادي على المدى البعيد. فغي سياق اقتصاد المعرفة العالمي الذي تحركه الوتيرة السريعة للابتكار التكنولوجي يجدر بالدول العربية إرساء أسس متينة لبناء قدرتها على اكتساب وإيجاد معارف وتكنولوجيا من أجل الإفادة من الفرص الي تتيحها العولمة وفي الوقت نفسه مواجهة التحديات العالمية المستجدة. وبالتالى يكمن التحدي في تسخير المعارف لأغراض التنمية ، وذلك بتهيئة مناخ مؤات لاستحداث أفكار وابتكارات، فضلا عن نشرها واستخدامها من قبل محتلف الأطراف الفاعلة المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية الاستحداث هذه.

مشكلة البحث

إن الإشكالية الاقتصادية اليوم تصبح مبنية على وفرة المعلومات وليست وفرة الموارد النادرة ذلك أن تأثير المعرفة يغدو حاسما على كامل النشاط الاقتصادي وأصبحت المعرفة الأصول الرئيسية لأي نمو اقتصادي أو اجتماعي، ومنه تحول العالم من البحث و التصادم من اجل مصادر الموارد النادرة إلى البحث و التصادم من اجل السيطرة على اكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة.لهذا فانه من الضرورى أن تتكيف الاقتصاديات العربية مع الأوضاع الجديدة.فإذا أريد لها أن تملك القدرة على المنافسة في ظل هذه الظروف الإقليمية والدولية الجديدة، فعليها أن تتحلى بالابتكار في إيجاد السبل والأدوات التي تساعدها على التعامل مع هذا التغيير، وأن يقوم ذلك من خلال الرياديه وتبين الفرص واستغلالها، لخلق أسواق ومنتجات جديدة وتطوير القائم منها، وأن تتكيف مع التكنولوجيات الجديدة وتطبيقاتها. فما هو الدور الذى يمكن تقوم به الرياديه فى التنمية العربية فى ظل اقتصاد المعرفة؟

هدف البحث :

يهدف هذا البحث الى دراسة الدور الذى يمكن تقوم به الرياديه فى تنمية الاقتصاد العربي فى ظل اقتصاد المعرفة.

خطة البحث

للوصول الى هدف البحث تم تقسيمه على النحو التالى:-

أولا: اقتصاد المعرفة والريادية :إطار نظري

ثانيا:تعظيم دور الريادية فى التنمية العربية فى ظل اقتصاد المعرفة

ثالثا:الاستنتاجات والمقترحات :

أولا: اقتصاد المعرفة والريادية :إطار نظري

أ- اقتصاد المعرفة:

1-مفهوم اقتصاد المعرفة :

ففي حين كانت الأرض، والعمالة، ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم، أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، والإبداع،والذكاء، والمعلومات . وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال، أو المواد، أو العمالة. وتقدر الأمم المتحدة أن اقتصادات المعرفة تستأثر الآن 7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتنمو بمعدل 10 ٪ سنويا. وجدير بالذكر أن 50 ٪ من نمو الإنتاجية في الاتحاد الأوروبي هو نتيجة مباشرة لاستخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. [1]

وقد شهد مفهوم اقتصاد المعرفة تطورا كبيرا في العقود القليلة الماضية مع اتساع استخدام شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية والدفع الالكتروني ، ويقوم هذا الاقتصاد على وجود بيانات يتم تطويرها إلى معلومات ومن ثمة إلى معرفة وحكمة في اختيار الأنسب من بين الخيارات الواسعة التي يتيحها اقتصاد المعرفة.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح اقتصاد المعرفة و مجتمع المعرفة knowledge society and knowledge economy كان أول استخدام له فى الفصل الثاني عشر من كتاب The Age of Discontinuity لـ Peter F. Drucker . وكثيرا ما تستخدم مصطلحات متعددة للتأكيد على جوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة منها مجتمع المعلومات والاقتصاد ، والاقتصاد الرقمي ، وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات .[2]

ويمكن تعريف اقتصاد المعرفة بأنه هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وهذا يعني أن المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية كما في التسويق، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها المنصة الأساسية لهذا الاقتصاد .ويمكن تعريفه أيضا بأنه هو نمط اقتصادي متطور قائم على استخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

---

[1] Jean-Eric Aubert and Reiffers ,Jean-Louis. Knowledge Economies in the Middle East and North Africa: *Toward New Development Strategies,* WBI Learning Resources Series, The World Bank,Washington, D.C.2003

[2] www.britishcouncil.org/knowledge_economy-core-briefing.pdf

وبناء على ما تقدم فان اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي . واقتصادات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار و الرقمنه .وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دورا أقل، وحيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة.وفي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال.

2-خصائص اقتصاد المعرفة

عند وصف الاقتصاد العالمي الحالي يتكرر استخدام مصطلحين أساسيين هما : العولمة و اقتصاد المعرفة . فلقد ظل العالم يشهد تزايد عولمة الشئون الاقتصادية وذلك بسبب عدة عوامل من أهمها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك التخفيف من القيود التجارية على المستويين الوطني والدولي . كما ظل العالم يشهد بالتوازي مع ذلكً ارتفاعا حاداً في الكثافة المعرفية بالأنشطة الاقتصادية مدفوعاً بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسارع خطى التقدم التكنولوجي.

والاقتصاد المبني على المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة يعتمد على عدد من الركائز أهمها[3]:

1. الابتكار : فهو نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الاكاديميه وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية

2. التعليم أساسي للانتاجيه والتنافسية الاقتصادية. فيتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والابداعيه أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل. وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الابداعيه في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

3. البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:فهي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية.

4. حوافز تقوم على أسس اقتصادية قوية: بحيث تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا و زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[3] حسين عبد المطلب الأسرج،تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة،الملتقى العلمي الدولي:المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف،الجزائر،4-5 ديسمبر 2007،ص ص 9-10

ويوضح الجدول التالي مقارنه بين اقتصاد المعرفة وخصائصه وبين الاقتصاد القديم

خصائص اقتصاد المعرفة بالمقارنة مع الاقتصاد القديم

		الاقتصاد القديم p-economy	اقتصاد المعرفة k-economy
الخصائص التنظيمية	مجال المنافسة	وطنية	عالمية
	الأسواق	مستقرة	متقلبة
	حركة الأعمال	منخفض/متوسط	مرتفع
	دور القطاع العام	تجهيزي :البنية التحتية، السياسات التجارية، الصناعات المفيدة	توجيهي :الخصخصة، الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، التكتلات الإقليمية، الشراكة مع القطاع الخاص
خصائص العمالة والتوظيف	علاقات سوق العمل	تنافسية	تضامنية /مشتركة
	المهارات المطلوبة	مهارات محددة حسب الوظائف	تعلم شامل
	التنظيم اللازم	محدد حسب المهام	تعلم مستمر مدى الحياة تعلم بالممارسة
	أهداف السياسات	إحداث فرص التوظيف	الأجور /الدخول المرتفعة
خصائص الإنتاج	العلاقة مع المنشآت الأخرى	مغامرات /مخاطر مستقلة	الاتحاد والتعاون
	مصادر الميزة التنافسية	الكتل الاقتصادية	التجديد، الجودة، النوعية
	المصدر الرئيسي للإنتاجية	الميكنة	الرقمية
	موجهات النمو	مدخلات العوامل(العمل، رأس المال)	الابتكار، التجديد، الاختراع، والمعرفة

المصدر :محمد عبد العال صالح،موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد،ورقه مقدمه إلى : المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانيه مسقط 2 – 3 أكتوبر 2005

3- القوى الدافعة الرئيسية في ظل اقتصاد المعرفة:

وتوجد عدد من القوى الدافعة الرئيسية التي تؤدى إلى تغيير قواعد التجارة والقدرة التنافسية الوطنية في ظل اقتصاد المعرفة وهى:

- العولمة :أصبحت الأسواق والمنتجات أكثر عالمية.

- ثورة المعلومات المعلومات / المعرفة :أصبحت تشكل كثافة عالية في الإنتاج بحيث زاد اعتماده بصورة واضحة على المعلومات والمعارف ؛ فنحو أكثر من 70 فى المائة من العمال في الاقتصادات المتقدمة هم عمال معلومات information workers ؛ فالعديد من عمال المصانع صارو يستخدمون رؤوسهم أكثر من وأيديهم.

- انتشار الشبكات: شبكات الحاسوب والربط بين التطورات مثل الانترنت جعل العلم بمثابة قرية واحدة أكثر من إي وقت مضى.

وكنتيجة لذلك ازدادت الحاجة إلى تطوير السلع والخدمات بصفة مستمرة، وفي كثير من الحالات أصبحت تباع وتشترى من خلال الشبكات الالكترونية. وهو ما يعظم ضرورة الإلمام بتطبيقات التكنولوجيا الجديدة حيث يتوقف عليها تلبية الطلب الاقتصادي.وقد ساهمت هذه القوى فى توسع الإنتاج الدولي بتحفيز من العوامل التالية طويلة الأمد:

- تحرير السياسات وتلاشى الحدود بين البلدان، الأمر الذي أفسح المجال أمام كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر والترتيبات الرأسمالية المختلفة.

- التغير التكنولوجي السريع وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات جعل من الأوفر اقتصاديا إجراء تكامل بين العمليات المتباعدة جغرافياً ونقل المنتجات والمكونات عبر أرجاء العالم بحثا عن الكفاءة.

- المنافسة المتزايدة أجبرت الشركات على اكتشاف طرق جديدة لزيادة كفاءتها، بما في ذلك استخدام أسواق جديدة وتغيير أماكن أنشطة إنتاجية معينة لتقليل التكاليف.

ب- الريادية:

1-المقصود بالريادية (روح المبادرة):

الريادية أو روح المبادرة ليس لها تعريف محدد ولكن تعرف وفقا لسياقات مختلفة؛ يعرف Morrison روح المبادرة باعتبارها تشكل وتنامي شيء ذو قيمة من لا شيء تقريبا ،حيث تبدأ العملية من إنشاء أو إدراك للفرصة ، ومن ثم السعي إلى تحقيقها .بينما يرى Heilbrun بأنها عملية ديناميكية تنطوي على الفرص والأفراد ، الأطر التنظيمية ، والمخاطر والابتكار والموارد .والريادية .وهى كعملية تنطبق على المنظمات من جميع الأحجام والأنواع حيث يسعى منظمي الأعمال إلى استغلال الفرص المتاحة ، وخلق مشاريع جديدة.[4]

ويمكن القول بأن الريادية، كما عرفها الكاتب Robert Ronstand هى عملية ديناميكية لخلق الثروات المتزايدة ، هذه الثروة التي أنشأها الأفراد الذين يتحملون مخاطر كبيرة من حيث حقوق المساهمين ، والوقت ، و / أو الالتزام الوظيفي لتوفير قيمة بالنسبة لبعض

4 See: . Irfan Shahzad and others, Global Financial Crisis and its Effects *on* Entrepreneurshipin:*www.wbiconpro.com/4%5B1%5D.%20Irfan.pdf*

المنتجات أو الخدمات. وهذه المنتجات أو الخدمات قد تكون أو لا تكون جديدة أو ذات قيمة فريدة من نوعها ولكن يجب أن يكون على نحو ما قد اكتسبت ميزه من قبل صاحب المشروع من خلال تأمين وتخصيص الموارد والمهارات اللازمة. [5]

وروح المبادرة أو الريادية **Entrepreneurship** هي عبارة عن كلمة فرنسية**Entreprendre** تعنى المتعهد أو"من يأخذ الشيء على عاتقه ويتولى إنهاؤه " ويتحمل الربح أو الخسارة. فأصحاب المشاريع يقومون بتحويل الأفكار والابتكارات والموارد إلى سلع اقتصادية. وقد يؤدى ذلك إلى إيجاد سلع جديدة أو إدخال تحسينات على سلع موجودة بالفعل.

والمنظم The Entrepreneur هو أحد عوامل الإنتاج في التحليل الاقتصادي الجزئي (الأرض وعائده الإيجار ،ورأس المال وعائده الفائدة والعمل وعائده الأجر، والمنظم وعائده الربح). ويرجع دراسة دور المنظم وروح المبادرة إلى كل **من** Richard Cantillon و Adam Smith فى بديات القرن الثامن عشر ونهايات القرن السابع عشر. ولكن تم تجاهلها إلى حد كبير من الناحية النظرية حتى القرن التاسع عشر وأوائل القرون العشرين. وعلى المستوى التجريبي بدأ هذا المفهوم يجد عمقه في عالم الاقتصاد والأعمال في السنوات ال 40 الأخيرة من في القرن العشرين.

ويمكن القول بان فهم الريادية أو روح المبادرة بشكل أكثر دقة وأهميتها فى الحياة الاقتصادية يرجع إلى الاقتصادي Joseph Schumpeter في الأربعينات من القرن الماضي، وغيره من الخبراء الاقتصاديين النمساويين مثل Carl Menger و Ludwig von Mises و Friedrich von

ويرى Schumpeter أن المنظم أو رجل الأعمال المبدع هو الشخص الذي لدية الاستعداد والقدرة على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى الابتكار الناجح.

وقد وصف Schumpeter رجال الأعمال المبدعين بوكلاء للتدمير الإبداعي creative destruction" the gale of " حيث أنه ومن وجهة نظره يقوم هؤلاء الرجال المبدعون بتعطيل وضع التوازن بالنسبة للعرض والطلب في الأسواق عن طريق طرح منتجات ابتكاريه جديدة يحصدون من ورائها أرباحا طائلة وقد يحتكرون الأسواق لفترة من الزمن ولو بصفة مؤقتة . ولهذا فإن الاقتصاديين غالباً ما يربطون بين الأعمال الإبداعية والقدرة على حسن استغلال وتطبيق التكنولوجيا الحديثة.

وفى رأى كل من Frank H. Knight (1921) و Peter Drucker (1970) فان الريادية تعنى الإقدام على المخاطرة. والمنظم هو نوعية من الأشخاص الذين على استعداد لوضع حياتهم المهنية والضمان المالي لهم على المحك والمجازفة بها في سبيل فكرة ما، وإنفاق الكثير من المال و الوقت في مخاطرة غير مضمونة.

وقد قام Knight, Francis A بتصنيف هذه المخاطر الى ثلاثة أنواع؛مخاطر يمكن قياسها إحصائيا يمكن قياسها إحصائيا ،ومخاطر يكتنفها الغموض ومن ثم يصعب قياسها ،وأخير مخاطر عدم اليقين والتى يستحيل تقديرها أو توقعها إحصائيا.و غالبا ما تكون أعمال المشاريع مرتبطة بعدم اليقين الحقيقي ، وبخاصة عندما تنطوي على ابتكار شئ جديد ، الذي لا يوجد في السوق. ولكن ، حتى لو كان هناك سوق موجود بالفعل ، ليس هناك ما يضمن وجود سوق

[5] *www.mne.psu.edu/lamancusa/Entrepn/Module1/Lecture/Entre.doc*

محدد لهذا اللاعب الجديد.وينظر إلى المنظم على اعتباره لاعبا أساسيا في ثقافة الأعمال في الحياة الأميركية ، وعلى وجه الخصوص باعتباره محركا لخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي.[6]

وتعتبر عملية الريادية والمبادرات الفردية شائعة في العالم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، يحاول سنوياً 4% من مجتمع البالغين أن يبدأ عملاً جديداً، بالرغم من أن معظم هؤلاء قد يكون لديهم عمل كامل أو جزئي ولكنهم تمتلكهم مشاعر حب. وتشير الإحصائيات أن شخصاً من بين اثنين في الولايات المتحدة قد حاول أن يبدأ عملاً جديداً في وقت معين من حياته.

2-أنواع الأعمال الريادية:

يمكن تصنيف الأعمال الريادية والمبادرات الفردية إلى ثلاثة أنواع:[7]

أ- أعمالاً ابتكاريه بحتة:
حيث يقوم المبادر والريادي المبدع بنقل الفكرة الجديدة إلى منتج جديد ويبني عملاً جديداً في عالم الأعمال. وهذا بالطبع يتطلب قدراً كبيراً من الإبداع والقدرة على رؤية متطلبات واتجاهات قبل أن تتضح الرؤية لبقية الآخرين.ومن أمثلة هذا النوع من الأعمال الريادية ما قام به (ستيفن جاب) مؤسس شركة أبل كومبيوتر، وكذلك (بل غيت) مؤسس شركة ميكرو سوفت.

ب- أعمال ابتكارية مطورة من أفكار ومعلومات وتكنولوجيا متوفرة
والمقصود هنا المبادرين والمبدعين الذين يقومون بتأسيس أعمالاً ريادية بناء على أفكار ومعلومات وتكنولوجيا متوفرة. حيث يقوم المبادر بتوظيف التكنولوجيا المطورة لأغراض تخصصية في أعمال ومجالات أخرى مختلفة، فبرنامج أبحاث الفضاء الأمريكي شهد نقل وتطبيق للعديد من التكنولوجيات الفضائية في المجالات الخدمية مثل استخدام تقنيات الاستشعار عن البعد في المجالات المدنية.

ج- الملكية لأعمال ابتكاريه
يعتبر هذا الوضع أقل أنواع الإبداع أو الريادة حيث أن الشخص المبادر هنا يشتري أو يمتلك عملاً أو مؤسسة قائمة بدون أية خطط يضعها لتغيير الوضع القائم. فالحاجة للإبداع والابتكار أقل في هذا الوضع ولكن الشخص في هذا الوضع يتحمل المخاطرة المالية والشخصية ويقتنص الفرصة قبل الآخرين رغم أن الأسواق لا تشجع لذلك.

إن من أبرز خصائص المبادرين والرياديين أو المبدعين:

---

[6] http://en.wikipedia.org/wiki/Entrepreneurship

[7] راجع، كلمة الدكتور عبد الهادي العتيبي،متاح في www.arabschool.org.sy/Celebration/Dr.AbdelHadi%20Outeibi.doc

1- حب العمل والمبادرة والتعلق بهما.
2- الإصرار على النجاح رغم المخاطر.
3- الثقة الكاملة.
4- التصميم وحب التنفيذ
5- المهارة في إدارة المخاطر.
6- رؤية المتغيرات كفرص يتحتم اقتناصها.

وكذلك فإن من إيجابيات الأعمال الريادية والمبادرات الفردية:

- الاستقلالية في العمل
- مجابهة التحديات والشعور بالإنجاز
- تحقيق السيطرة المالية والاستقلال المالي

أما السلبيات فتكمن في:

- العبء الكبير للمسؤوليات حيث لا مجال هنا للأخطاء وكذلك لضخامة التضحيات الشخصية.

3- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتوسع في العمل الريادي والمبادرات الفردية:

ينتج عن التوسع في إقامة الأعمال الريادية والخاصة على شكل منشآت صغيرة ريادية آثار اقتصادية واجتماعية ، ولعل من أهمها ما يلي:

- استقطاب الشباب للعمل الحر والمبادرات الفردية والأعمال الريادية واستثمار أموالهم وطاقاتهم في مشروعات صغيرة مما يخفف من حدة التهافت على الوظائف الحكومية والذي أضحى عائقاً لبرامج الإصلاح الاقتصادي والإداري التي تتبناها الدولة، ويحد من ظاهرة التضخم الوظيفي.
- الانخراط في تحمل أعباء مشروع أو منشأة صغيرة تخطيطاً وتمويلاً وإدارة يعتبر عملاً ريادياً يصون الشباب من التعرض لمزالق اللهو والانحراف وما قد يترتب عليها من تبديد للصحة وهدر للأموال ووأد للقيم العريقة التي تربى عليها المجتمع العربي.
- يعتبر الاتجاه إلى الاستثمار في المشروعات الريادية عاملاً من عوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وخاصة أثناء الأزمات وفي فترات عدم الاستقرار والركود التي تشهدها المسيرة الاقتصادية من وقت لآخر.
- تعدد الأعمال الريادية والمبادرات الفردية بمختلف أنواعها وأحجامها يمنع عرض المستثمرين والمبادرين للانتكاسات الحادة التي يمكن أن يتعرض لها من يركز كل نشاطه واستثماراته في منشأة كبيرة، وتعتبر هذه المبادرات النواة الحقيقية للأعمال الكبيرة الراسخة.
- تعتبر الأعمال الريادية والمنشآت الصغيرة في المجتمعات التي تتمتع بوفرة الإمكانيات المادية كالمجتمع الخليجي وغيره من المجتمعات الخليجية بمثابة مرحلة تدريبية وطور تعليمي لصقل وإعداد رجال أعمال واعدين بإكسابهم المهارات والخبرات الإدارية والتنظيمية والتمرس على أنماط التعامل مع مختلف أطراف العمليات الإنتاجية والتسويقية.

- يلعب التوسع في إقامة هذه الأعمال الريادية والمنشآت الصغيرة دوراً هاماً في توسيع رقعة الممارسة الاقتصادية وتدعيم دور القطاع الخاص وتحويل فكر المواطن من حالة التبعية الاقتصادية للعائل أو صاحب العمل أو الحكومة إلى وضع أصحاب العمل المالكين لمنشآت تعمل لحسابهم ومن ثم ينعمون بالاستقلال الاقتصادي.

ثانيا:تعظيم دور الريادية فى التنمية العربية فى ظل اقتصاد المعرفة

تتجسد إحدى السمات الأساسية في اقتصاد المعرفة العالمي الجديد في التزايد الأسي لتركيز القيمة المضافة بعيدًا عن حلقات الإنتاج(لاسيما الإنتاج المعتمد على كثافة العمالة)، لصالح الحلقات أو المراحل المعتمدة على الكثافة التكنولوجية والمعرفية في سلسلة القيمة .وبناء على ذلك، حينما يتعلق الأمر بتحديد موقع مشروع أو اقتصاد كامل من الاقتصاد العالمي، ترتبط العائدات الاقتصادية بالارتقاء من خلال البحث والتطوير و الابتكار، والتطور التكنولوجي،والتحسين المستمر في المنتجات، ووجود قاعدة موارد بشرية تتمتع بدرجة عالية من المهارات المتعددة وتدعمها الإمكانيات الفنية والتكنولوجية الضرورية، من ضمن عوامل أخرى.أصبحت هذه العوامل تشكل الطريق الحديث*high road* للمنافسة، المصحوبة بزيادة القيمة .ومن جهة أخرى، نجد أن الأساليب التقليدية لزيادة القدرة التنافسية المستندة إلى عوامل مثل العمالة غير الماهرة، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيات البسيطة بدأت تفقد أهميتها بشكل سريع ومتزايد .وقد أصبحت هذه العوامل(التي يمكن من خلالها فقدان الميزة التنافسية للمنافسة بسهولة) ، في تمثل الطريق التقليدي*low road* للمنافسة الذي يكشف عن نفسه في تخفيض الأسعار التي تؤدي في نهاية الأمر إلى سباق نحو القاع .أيضًا فهناك متغيرات رئيسية أخرى تتضمن وجود نظام عام، إلى جانب النظام المالي، يؤدي إلى نمو المشروعات وزيادة قدرتها التنافسية، من خلال توفير العوامل والموارد اللازمة بكفاءة وفعالية.
تتمثل إحدى الدعائم الأساسية للطريق الحديث للمنافسة في وجود بنية أساسية تعليمية، وعلمية، وتكنولوجية حديثة وحيوية تشبع احتياجات الأعمال من الموارد البشرية والبحث والتطوير اللذين يتطوروا بخطى سريعة .وبدون هذا الأساس، لن تتحقق الإمكانيات الابتكارية للمنشآت، وقدرة قاعدة مواردها البشرية على استيعاب وتبني، وتطوير التكنولوجيات الجديدة.

ترتبط القدرة التنافسية في اقتصاد المعرفة العالمي الجديد بالارتقاء من خلال البحث والتطوير والابتكار، والتطور التكنولوجي، والتحسين المستمر في المنتجات، ووجود قاعدة موارد بشرية تتمتع برقى وتعدد المهارات كما تتمتع بالإمكانيات الفنية والتكنولوجية الضرورية، من ضمن عوامل أخرى . و لتعظيم دور الريادية فى التنمية العربية فى ظل اقتصاد المعرفة، لا بد من الالتزام بعدة أركان أساسية:8

1-تحسين مناخ الاستثمار والمحافظة على بيئة اقتصادية كلية مستقرة.

تشير البحوث والأدبيات الحديثة حول الدول النامية ومنها الدول العربية أنه توجد حاجة ماسة لخلق بيئة عامة داعمة للاستثمار الخاص، وكذلك لتأسيس الشركات، ونموها ويجب على

[8] راجع حسين عبد المطلب الأسرج ، تعزيز تنافسية الصناعة العربية فى ظل اقتصاد المعرفة ،مجلة علوم إنسانية،السنة 5 ،العدد 35 ، خريف 2007 ، هولندا .متاح فى موقع المجلة WWW.ULUM.NL

الحكومات أن تسرع جهودها الرامية إلى إزالة أوجه الخلل التي تشوب السوق وتعالج إخفاقات السوق (Market failures) فى الاقتصاد بوجه عام ، كما يجب عليها أن تضمن وجود عدالة فى التعامل مع الأطراف المختلفة، يتأثر تدفق الاستثمار بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تسود فى القطر المستقبل للاستثمار ،حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار ،ويرتبط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية الكلية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلى،بأنها تلك التى تتسم بعجز طفيف فى الموازنة العامة،وعجز محتمل فى ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية.والتي تتصف أيضا بمعدلات متدنية للتضخم، سعر صرف مستقر، بيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات.وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوى على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على:التكاليف،والمخاطر،والعوائق أمام المنافسة.ولهذا فان تقرير التنمية فى العالم لعام 2005 يؤكد على الدور الهام الذى تلعبه الحكومة فى ايجاد بيئة آمنة ومستقرة،بما فى ذلك حماية حقوق الملكية .فقد أشار التقرير الى أن غموض السياسات وعدم الاستقرار فى الاقتصاد الكلى واللوائح التنظيمية العشوائية تشكل 51% من المخاطر المرتبطة بالسياسات على مخاوف الشركات المتعلقة بمناخ الاستثمار.كما خلص التقرير الى أنه من شأن تحسين وضوح ومعلومية السياسات وحده أن يؤدى الى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة 30%[9].

[9] على الرغم من ان تقرير *Doing Business 2008 ممارسة أنشطة الأعمال 2008* قد اشار الى حدوث العديد من الاصلاحات الملموسة التى تستهدف تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال فى الدول العربية،الا أن القائمين على اعداد التقرير مازالو يؤكدون على أنه بينما تشهد بيئة أنشطة الأعمال تحسّناً على مستوى العالم، فإن أصحاب المشاريع والأعمال في الشرق الأوسط مازالوا يواجهون تحديات كبيرة، تتمثل في مجالات مثل وسائل حماية المساهمين أصحاب حصص الأقلية، وكفاءة المحاكم، وإجراءات وقوانين الإعسار". فعلى سبيل المثال، على صعيد مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى القضائية، وهو أحد مكونات مؤشر حماية المستثمرين، حصلت المغرب على على نقطة واحدة من 10، في حين حصلت الإمارات العربية المتحدة على نقطتين فقط. وفي لبنان، فإن الفصل في نزاع تجاري في أروقة المحاكم يستغرق حوالي 721 يوماً في المتوسط، وأما في الإمارات العربية المتحدة، فإن تلك العملية تضم 50 إجراءً من لحظة قيام المدعي برفع القضية وحتى لحظة السداد.

تجدر الإشارة إلى أن تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* 2008 يقوم بترتيب 178 بلداً في قائمة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. وقد شملت البلدان التي حظيت بترتيب متقدم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلاً من: المملكة العربية السعودية (23)، والكويت (40)، وعُمان (49).

ويعتمد الترتيب التصنيفي للبلدان التي شملها هذا التقرير على 10 مؤشرات تدرس أنظمة أنشطة الأعمال، حيث تتبع الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء الاشتراطات والمتطلبات الحكومية في مجالات تأسيس شركات ومنشآت الأعمال، وإجراءات التشغيل، والتجارة، والضرائب، وتصفية النشاط التجاري. إلا أن هذا الترتيب التصنيفي لا يأخذ بعين الاعتبار سياسة الاقتصاد الكلي، ونوعية البنية الأساسية، وتقلب أسعار العملات، وتصورات المستثمرين، أو معدلات تفشي الجرائم.يمكن الاطلاع على تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على الإنترنت في موقع http://www.doingbusiness.org

ويساهم مناخ الاستثمار الجيد في تحسين حياة الناس في العديد من أوجه نشاطهم بصورة مباشرة،وذلك كما يلي:-[10].

- بصفتهم عاملين:من شأن تحسين مناخ الاستثمار إتاحة الفرص أمام الأفراد للحصول على عمل سواء من خلال العمل الحر أو من خلال الحصول على عمل بأجر.فمن شأن تحسين فرص العمل حفز الأفراد على استثمار معارفهم ومهاراتهم،مما يكمل الجهود لتحسين التنمية البشرية.أيضا تستطيع الشركات الأكثر إنتاجية التي تنشأ من خلال مناخ استثمار جيد،أن تدفع أجورا أفضل وأن تخصص مزيدا من الاستثمارات لبرامج التدريب.
- بصفتهم أصحاب عمل حر: يساعد مناخ الاستثمار الجيد على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وأصحاب الأعمال الحرة للدخول في الاقتصاد الرسمي،حيث يعمل أكثر من نصف سكان الدول النامية في الاقتصاد غير الرسمي.فهذه المشروعات تواجه نفس المشكلات التي تواجهها الشركات الأخرى،بما في ذلك الفساد،وعدم وضوح السياسات،وحفظ حقوق الملكية،ومحدودية القدرة على الحصول على التمويل والخدمات العامة.ويؤدى تخفيف هذه العوائق إلى زيادة دخل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وأصحاب الأعمال الحرة،وتمكينهم من توسيع أعمالهم.
- بصفتهم مستهلكين: يساعد مناخ الاستثمار الجيد على إتاحة السلع والخدمات وتنوعها من ناحية وتخفيض أسعارها من ناحية أخرى بما في ذلك السلع التي يستعملها محدودي الدخل وغير القادرين.
- بصفتهم مستخدمي للبنية الأساسية والموارد التمويلية والممتلكات: يمكن أن ينتج عن تهيئة البنية الأساسية وتحسين شروط الحصول على الموارد التمويلية،وحماية حقوق الملكية،العديد من المزايا التي تستفيد منها كافة فئات المجتمع.فمثلا ساهم بناء الطرق في المغرب في زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية من 28% إلى 68%.أيضا يؤدى التوسع في القدرة على الحصول على الموارد المالية إلى مساعدة الشركات على تطوير أعمالها.فضلا عن مساعدة محدودي الدخل على لدفع مصاريف تعليم أبنائهم،وتحمل نفقات الطوارئ التي تتعرض لها أسرهم.أيضا يساعد تسهيل تملك الأراضي وتخفيض أسعارها على تشجيع الاستثمار وبناء المصانع وتسهيل الحصول على التمويل اللازم.
- بصفتهم متلقين لخدمات تمولها الضرائب أو التحويلات: تعتبر أنشطة الشركات المصدر الرئيسي لإيرادات الضرائب بالنسبة للحكومات.لذا يساهم مناخ الاستثمار الجيد في توسيع المصادر المتاحة لدى الحكومات للعثور على التمويل للخدمات العامة،بما في ذلك خدمات قطاعي الصحة والتعليم،التحويلات النقدية المخصصة للطبقات الفقيرة والمحتاجة في المجتمع.تؤدى بعض التحسينات التي تجرى على مناخ الاستثمار إلى العديد من المنافع لكافة قطاعات المجتمع،كتحسين استقرار الاقتصاد الكلى،والتقليل من تفشى الفساد،وبعض الإصلاحات الأخرى في قطاعات أو أنشطة بعينها،مما يتيح الفرص للحكومات للتأثير في توزيع هذه المنافع.ويمكن للحكومات أن تضع خطط لهذه الإصلاحات بحيث تزيد التركيز على صالح محدودي الدخل من خلال التركيز على القيود المفروضة على أماكن معيشتهم وعلى الأنشطة التي يستفيدون منها،بما في ذلك مختلف مجالاتهم كعاملين،وأصحاب أعمال حرة ،ومستهلكين،ومستخدمي للبنية الأساسية والموارد التمويلية والممتلكات.

ولذا فانه من الضروري التأكيد على أن بيئة الاستثمار النموذجية لا تقتصر على مجرد منح الإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات التسجيل والترخيص،بل تتعداه لتشمل حزمة مكتملة من العناصر الضرورية التي لابد من توافرها مجتمعة منها:-

10 World Bank, World Development Report 2005,Opcit,PP2-4

أ- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية
ب- وجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة وكفؤة مما يتطلب مراجعة القوانين بها وتحديثها لتنسجم مع التوجه العام لتنشيط حركة الاستثمار وسن قوانين جديدة تتلاءم مع المستجدات على الساحتين المحلية والدولية.
ت- تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري وألا يقتصر فقط على فترة الترخيص والتسجيل،بل يتضمن أيضا تشخيص العوائق والمشاكل التي تواجه المستثمر على جميع المستويات وإيجاد الحلول لها.
ث- تكثيف الجانب الرقابي لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية وضرورة محاربة الفساد وسوء الإدارة.

2 -الاهتمام بآليات دعم الابتكار

لكي تتمكن المشروعات العربية من مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة فلا بد من تشجيع التحديث والابتكار والاستثمار فيها .ولهذا يجب:

(أ) تعزيز الثقافة الابتكارية: تؤدي الثقافة دوراً أساسياً في تطوير قدرة أي شركة على الابتكار. وهي تؤثر على الطريقة التي تعمل الشركة من خلالها، وعلى العلاقة فيما بين العاملين فيها. ويتطلّب الابتكار ذهنية تتميّز بروح المبادرة، وحس الإبداع، وقدرات تنظيمية ديناميكية، ذهنية منفتحة على أفكار جديدة وثقافات أخرى، وتعزّز بيئة التعلّم. وإذا أريد للقدرة الابتكارية أن تتطوّر، يجب على المبتكرين التمسّك بقيم الشركة وأهدافها المشتركة. ويجب أن تكون القيم التي تدعم القدرة الابتكارية جزءاً لا يتجزأ من نسيج ثقافة الشركة.

(ب) تمويل البحث والتطوير: لم تصل الاستثمارات العربية في مجال البحث والتطوير بشكل عام إلى المستوى الأمثل لأنها لا تستطيع أن تجني بشكل كامل مردود جهودها في هذا المجال.

ففي الوقت الذي تتزايد فيه أهمية البحث والتطوير في الاقتصاد العالمي، فإن البحث العلمى فى الدول العربية يواجه العديد من المعوقات ،أولها تدنى نسبة الانفاق على البحث ولا تتعدى هذه النسبة نحو 0.2% من جملة الناتج القومى على مستوى المنطقة العربية مقابل 2.36 % على المستوى العالمى ،ونحو 5.1% فى اسرائيل. بالاضافة الى العديد من المشاكل التى تحد من حرية مراكز البحوث وعدم الاستغلال الأمثل لهذه المخصصات برغم ضآلتها ،فعلى سبيل المثال تشير التقديرات إلى أن ٧٠ % ماتنفقه مصر على البحث والتطوير يغطي المرتبات والمصروفات الإدارية، بينما يتم تخصيص الجزء المتبقي بالدرجة الأولى لتغطية البحوث النظرية بد لا من التطبيقية .وعلاوة على ذلك،توجد تقديرات تشير إلى أن ٩٥ % من الإنفاق المصري على البحث والتطوير يأتي من الحكومة، وأن ٥ %فقط من النفقات الضئيلة أصلا يأتي من القطاع الخاص[11].

[11] المنظمة العربية لحقوق الانسان ،تقرير حقوق الانسان فى الدول العربية ،القاهرة،2007 ،ص 218-219

وقد تدخلت كثير من الحكومات فى الدول المتقدمة كي تصلح هذا القصور السائد في السوق وكي توفر حافزاً مالياً أكبر للاستثمارات الخاصة في مجال البحث والتطوير . وفى هذا الخصوص يقترح عدد من الإجراءات منها:

1 .زيادة حجم التمويل المتاح للبحث والتطوير من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات المالية (القروض الميسرة، والمنح، وترتيبات المشاركة في التكاليف، إلخ).

2 .تخصيص أجزاء من ميزانيات البحث الخاصة بالمؤسسات البحثية للصناعات التي تعمل في أنشطة مختارة والتي يوجد لديها إمكانية لتحقيق ميزة تنافسية.

3 .إلزام المؤسسات البحثية بتغطية أجزاء من تكاليفها من خلال البحوث المشتركة مع القطاع الخاص.

4 .تقديم حوافز ضريبية مهمة للبحث والتطوير الذي يقوم به القطاع الخاص، لاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

5 .الحصول على مساعدة فنية ومالية من الجهات المانحة لتطوير برامج البحث والتطوير استنادا إلى أفضل الممارسات.

6 .البدء في حملة توعية عامة تستهدف القطاع الخاص، حول أهمية البحث والتطوير بالنسبة لقدرتها التنافسية، وكذلك بالنسبة للوسائل المتاحة.

7 .وضع معايير سليمة ومتوازنة لتحديد أولويات الأنشطة المستوفية لشروط التمويل استنادا إلى قدرتها التنافسية الحالية والمحتملة.

8 .البدء في برنامج قومى للتطوير المؤسسى يستهدف المؤسسات البحثية والجامعات بغية إيجاد هياكل تتمتع بدرجة عالية من الحوكمة (governance) مع وجود تمثيل للقطاع الخاص بها، وزيادة كفاءة هذه المؤسسات، وتطوير طاقات وإمكانيات ملائمة للبحث والتطوير، وتقوية صلات هذه المؤسسات بالقطاع الخاص.

9 .لتعزيز كفاءة المنظمات البحثية والتعليمية وقدرتها التنافسية، يجب أن تتقدم هذه المنظمات بعطاءات للحصول على المشروعات الحكومية بدلا من توزيع هذه المشروعات البحثية على مؤسسات محددة بشكل مسبق.

10 .زيادة الصلات الفعالة بين المؤسسات البحثية والأكاديمية المحلية والدولية التي يمكن من خلالها توفير المعرفة للقطاع الخاص.

11 .تشجيع التعاون المشترك بين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية في مجالات مثل برامج البحث المشترك والتدريب في مرحلتي الدراسة الجامعية والدراسات العليا.

(ج)تشجيع ودعم الحصول على التكنولوجيا وبناء القدرات: يتم الحصول على التكنولوجيا من خلال أشكال شتى تتروح من الشراء المباشر، وتمويل حقوق الملكية، والحصول على

الامتيازات إلى الحصول على التراخيص والتحالفات الإستراتيجية . وتستطيع هياكل الدعم الفنية والتجارية مثل مراكز البحث والتطوير ،ومراكز نقل التكنولوجيا، ومنشآت الرقابة على الجودة،.. الخ أن تلعب دورا رئيسيا في نشر المعلومات، وتحديد التكنولوجيات الملائمة، وضمان النقل الفعال والمفيد لهذه التكنولوجيا إلى الصناعة العربية وتكييفها .ومع ذلك، هناك عامل رئيسي لا بد من أخذه في الاعتبار، بصرف النظر عن مدى إتاحة التكنولوجيا الجديدة وتكلفتها، ألا وهو وجود القدرة الملائمة لاختيار التكنولوجيا الجديدة،والحصول عليها، وإجادة التعامل معها وتكلفتها، وتكييفها، واستيعابها . ويعتبر وجود هذه الطاقة دلالة مباشرة على درجة التقدم العلمي والتعليمي في الاقتصاد . ويمكن اتخاذ بعض

الإجراءات لتيسير تطوير الطاقة التكنولوجية. وفى هذا الخصوص يقترح عدد من الإجراءات منها:

· تنمية خدمات الإرشاد التكنولوجي:تتنوع خدمات الإرشاد التكنولوجي بشكل كبير بحيث تبدأ بتوفير المعلومات عن التكنولوجيات الحديثة وتنتهي إلى مساعدة المشروع في تحديد احتياجاته التكنولوجية وشرائها.

· توثيق التعاون بين أنشطة البحث والتطوير وصناعة رأس المال المخاطر :بشكل عام يوجد تكامل بين المنح والقروض العامة المخصصة للبحث والتطوير ورأس المال المخاطر . إذ يزداد عدد صناديق رأس المال المخاطر التي تلزم أصحاب المنشآت الجديدة بالتقدم أولا للحصول على منح عامة حتى يطوروا تكنولوجيا أونموذجا أوليا، وألا يلجأ إلى مصادر رأس المال المخاطر لتوفير احتياجات تطوير الأعمال إلا في وقت لاحق . وعلاوة على ذلك، في حين أن أصحاب رأس المال المخاطر متخصصون في تقييم إمكانيات العمل التجاري أكثر منهم في تقييم القدرة التكنولوجية على التطور، فإن الوكالات الحكومية توظف أعدادا كبيرة من المهندسين أو تكون لديها شبكة من الخبراء الفنيين المدربين على إجراء التقييم التكنولوجي بالقدر اللازم . وتجدر الإشارة إلى أن تبادل المعلومات بين هذين النوعين من المنظمات (خطط الأعمال مقابل تقارير المراجعة التكنولوجية) يحقق منفعة متبادلة. وفضلا عن ذلك، يخفف هذا التعاون من العبء الإداري الملقى على عاتق المنشأة التى تقوم بتطوير التكنولوجيا من خلال السماح لها بتبادل تقارير المراجعة، وتقييمات خطط الأعمال ، والخبرات . وقد استحدثت كثير من الجامعات عمليات رأس المال المخاطر الخاصة بها كي تسهل الاستغلال التجاري لبحوثها . وهناك وسيلة أخرى يمكن تفعيلها وهي تطوير أدوات ومنظمات التصنيف التكنولوجي[6] technological rating حتى يتسنى سد فجوة المعلومات بين أصحاب المنشآت ومنظمات التمويل.

· دعم وضع خطط الأعمال والأنشطة غير الفنية: نظرا لأن منح البحث والتطوير تعتمد على المشروعات البحثية وتكون موجهة في الغالب نحو تطوير تكنولوجيات جديدة، تواجه كثير من الصناعات وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان صعوبات في صياغة المقترحات البحثية التى تتقدم بها . وقد وجد الباحثون أن أحدث جيل من الشركات القائمة على التكنولوجيا يحتاج بشكل خاص إلى دعم للأعمال – مثل وضع خطط الأعمال، والتدريب على إدارة المخاطر – أكثر من حاجته إلى مجرد التمويل. وهناك تزايد في توفير الدعم لهذه الجوانب غير الفنية من عملية الابتكار.

(د) . التمويل من خلال حقوق الملكية (Equity Finance):تواجه المؤسسات المالية، وكذلك الهيئات الحكومية، صعوبة في المفاضلة بين المخاطرة والربح المرتبطين بالمشروعات التي تسعى إلى التطوير والتحديث . إذ أن الشكوك التي تحيط بالجدوى الفنية، ومدة التطوير، وإجمالي التمويل المطلوب،واحتمالية إضفاء الطابع التجاري على المشروع، وحجم السوق المحتمل، تجعل المؤسسات المالية تتردد قبل أن تمول مثل هذه المشروعات . وبالتالى تخطو بعض الدول خطوات إضافية في إطار تعديل استراتيجيتها نحو التطور التكنولوجي من خلال تقديم التمويل الأولي (seed capital) لرأس المال للشركات الجديدة وشراء حصص من حقوق الملكية .وبهذه الطريقة، تكون آليات التمويل من خلال حقوق الملكية مكملة للمنح العامة التقليدية للبحث والتطوير ومنح تطوير الأعمال .

3-تطوير وتنمية البنية الأساسية العلمية والتعليمية وتعزيز دورها الاقتصادي.

مع تزايد دور المدخل المعرفي والمهاري في الإنتاج والتحول الناتج عن ذلك في طبيعة القدرة التنافسية، أصبحت البنية الأساسية العلمية والتعليمية أهم عامل اقتصادي في عالم اليوم . فبدون قوة عاملة على درجة عالية من التعليم والمهارة، وأساس قوي من البحث والتطوير و الابتكار، والتعليم المستمر، والروابط القوية بين العلم والتعليم من جهة وبين العمل الاقتصادى من جهة أخرى، ستظل القدرة التنافسية تتآكل على المدى الطويل وينبغي أن يتخطى الدور الحاسم للنظام التعليمي على وجه الخصوص هذه الوظيفة الاقتصادية المباشرة،ليلعب دوراً مؤثرا في تطوير جوهر نظام القيم الخاص بالمجتمع، وتوجيهه نحو تشجيع ومكافأة فكر العمل الحر، و الابتكار، والتفكير النقدي . ذلك أن الارتقاء إلى حلقات وسلاسل أعلى للقيمة يتطلب التركيز على مجموعة من المهارات تختلف عن تلك السائدة حاليا في الاقتصاد،وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب هذا الارتقاء أيضا أن تلبي منظومة التعليم احتياجات السوق من العمالة بشكل أفضل . وأخيرا، ينبغي على منظومة القيم الثقافية السائدة (الذي من المفترض أن يعززها النظامان التعليمي والتدريبي) أن يشجع على إقامة المنشآت الخاصة والتعليم المستمر، والابتكار والإبداع.

وفي الواقع، تعاني الدول العربية من فجوة معرفية خطيرة .فالمتوسط العام العربي لمعدل الأمية يبلغ نحو 30.1 في المائة من السكان البالغين (15 سنة فأعلى) و 14.7 في المائة من الشباب((15-24 سنة) في عام 2004 ، مقابل 21.1 و 12.6 في المائة على التو الي للسكان البالغين والشباب في الدول النامية .حيث بلغ هذا المعدل في دول شرق آسيا والباسفيك 9.3 في المائة، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي 9.8 في المائة، ودول جنوب آسيا 39.1في المائة،ودول وسط وشرق أوروبا والدول المتحولة 0.8 فى المائة.ويبلغ معدل الأمية بين الشباب (15-24 سنة) في هذه الأقاليم على التوالي 2.2 في المائة، 3.3 في المائة، 22.9 في المائة، 0.4 في المائة عام 2004 .ويلاحظ تركز الأمية بين الإناث البالغات والشابات واللاتي يقدر معدليهما بنحو 40.3 في المائة و 19.6 في المائة من إجمالي الفئتين على التوالي في عام2004 [12]

وقد بلغ المتوسط العربي لدليل التعليم 0.66 في المائة في عام2004 .ويقارن ذلك بمتوسط الدول النامية والبالغ 0.72 في المائة ، والدول المتقدمة 0.95 في المائة ، والعالم 0.77 في المائة[13].

12 صندوق النقد العربى وآخرون،التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 2007 ،ابوظبى،2008 ،ص 30

13 دليل التعليم يأخذ في الاعتبار معدل القيد الإجمالي العام في جميع مراحل التعليم، إضافة إلى نسبة من يجيدون القراءة والكتابة دون أن يكونوا منتسبين إلى مراحل التعليم النظامي،والمعدل التجميعي للقيد في التعليم

ويكشف نمط توزيع طلاب التعليم العالي عن بعد نوعي آخر للفجوة المعرفية. ويقــدر نمــو معدلات القيد على مستوى برنامج البكالوريوس في تخصصات العلوم والتكنولوجيــا خــلال التسعينات بنحو 3.6 في المائة، وفي برامج العلوم الإنسانية والاجتماعية بنحو 10.6 فــي المائة ، ولذا أصبح توزيع خريجي مؤسسات التعليم العالي متحيزاً لصالح خريجــي العلــوم الإنسانية والاجتماعية وبعيدًا عن العلوم التطبيقية وفروع الهندسة؛ وهو نمط معاكس للــنمط السائد في نمور شرق آسيا ممثلة في كوريا وهونج كونج اللتين تتضاعف فيهما نسبة الطلاب المسجلين في فروع العلوم الطبيعية، والهندسة، والزراعة عن النسب الــسائدة فــى الــدول العربية. ومرة أخرى، يثير ذلك مخاوف كبيرة تتعلق بنوع المعرفة السائدة في المجتمع وإذا استمرت الزيادة السريعة في خريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية فسوف يزيــد عــدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة من العمالة،فلم يعد العرض الوفير من الأيــدي العاملة غير الماهرة المنخفضة الأجور طريقا ناجحا لتحقيق النمو السريع والرخاء الوطني.

في عالم اليوم، تعتمد القدرة على المنافسة على الشركات التي توظف قوة عمل جيدة التعليم وماهرة فنيا وتكون قادرة على اعتماد تكنولوجيات جديدة وبيع سلع وخدمات متقدمة . وعند المقارنة على مؤشر اقتصاد المعرفة الذي يقيس درجة نجاح البلدان في الانخراط فــي اقتصاد المعرفة بالبلدان والمناطق الأخرى تقع معظم البلدان العربية تحت النطاق الأوســط للتوزيع .فهي تسجل بشكل عام درجات أدنى من الدرجات التي تحصل عليها البلدان الأعضاء في منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي ومعظم البلدان السائرة على طريق التحول إلى اقتصاد السوق، وبعض بلدان شرق آسيا.ويلاحظ أن البلدان التي تسجل درجات أعلى تــدرج عــادة موضوعات دراسية جديدة وتوفر مجموعات جديدة من المهارات المتقاطعة (التــي تــصلح للاستخدام في قطاعات عديدة).ومع أن تعليم مبادئ القراءة والكتابة والحساب لا يزال أساسيا (مع وجود مستويات إجادة أعلى باطراد)، فإن اللغات الأجنبية والعلوم لهما أهمية متساوية تقريبا وآخذة في التزايد .إضافة إلى ذلك، أصبحت مهارات حل المشاكل والاتصالات،وليس القدرة على أداء مهام روتينية، أمورا جوهرية لزيادة الإنتاجية .وأساليب التدريس المعتمدة في كافة أنحاء العالم تدمج التعلم المستند إلى طرح الأسئلة وتطوع التدريس ليلائم قدرات التعلم لدى الطلاب الأفراد .أما معظم العربية فإنها لا تزال تستخدم نموذجا تدريسيا أكثر ميلا إلى التقليدية على سبيل المثال، النقل من السبورة، وانخفاض درجة التفاعل بين المدرسين الطلاب. من ناحية أخرى فان البلدان التي تتيح فرصا متعددة للتعلم تسجل أيضا درجات أعلى علــى مؤشر اقتصاد المعرفة .وبدلا عن التعليم الذي يتخذ شكل الهرم (حيث تنتقل مجموعة متناقصة من الطلاب إلى المراحل التعليمية الأعلى)، بدأت الأنظمة التعليمية تــصبح أكثــر إشــراكا وتنوعا، خاصة بعد مرحلة التعليم الإلزامي(أي المرحلتين الثانوية والعالية) .ولكــن التعلــيم اللاحق للمرحلة الإلزامية في المنطقة العربية لا يتسم بهذا النوع من المرونة .فحالما يتم اتخاذ قرار بشأن مجال الدراسة،فليس هناك سبيل للرجوع عنه .والفرص المتاحة قليلــة أمــام أي شخص لمواصلة دراساته بعد دخول سوق العمل لفترة محدودة؛ ويمثل التعليم المهني الرسمي عادة طريقا مسدودا في معظم الأنظمة .وتركز أنظمة الامتحانات على الاختبار لمواصلة الدراسة أكثر مما تركز على منح شهادات الاعتماد و إدخال آليات لضمان الجودة، وزيــادة درجة استقلال المدارس، والالتزام بالتعلم مدى الحياة [14].

يأخذ في الاعتبار معدل القيد الإجمالي في مراحل التعليم الأساسي والثانوي والعالي.راجــع صــندوق النقــد العربى وآخرون،التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 2007،المرجع السابق ،ص 33

[14] للتفاصيل راجع البنك الدولي، الطريق غير المسلوك إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،واشنطن 2007

ولا يمكن تحقيق القدرة التنافسية دون استثمارات ضخمة في المـوارد والجهـود المخصـصة للإصلاح التعليمي الذي يهدف إلى تضييق الفجوة المعرفية كميا ونوعيا بين الدول العربية وبقية العالم.

وفى هذا الخصوص يقترح عدد من الإجراءات منها:

1 .إقامة نظم تتمتع بحساسية للسوق من أجل تطوير المناهج وتعديلها، وينبغي أن يتواكب

ذلك مع:

أ . احتياجات السوق. ب . احتياجات القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية. ج . المعايير الدولية.

2 .مزيد من الترشيد في استثمار الموارد، خاصة في التعليم الثانوي والعالي، على أن

يؤكد على: أ . جودة التعليم. ب . أهمية التعليم الفني. ج . الاستجابة لاحتياجات السوق.

3 .تعديل مناهج المدارس الابتدائية لترسخ:

أ . المهارات الاستثمارية. ب . الإبتكار والإبداع والتفكير النقدي.

4- حتمية التعاون الإقليمي والدولى فى ظل اقتصاد المعرفة

يتمثل دور حكومات بلدان المنطقة في خلق هذه البيئة ومساعدة المشروعات العربيـة علـى الاستمرار في النجاح، وتشجع إنشاء مشروعات جديدة في بلدانها. وفـي ظـل الظـروف التنافسية الجديدة الناتجة عن العولمة، يجب على الحكومات أن تضع سياسات جديدة، تعـزّز الابتكار، وتشجع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على بناء القدرات الابتكاريـة. وتزويدها بالخدمات المناسبة غير المتيسرة حالياً، كخدمات المجمعات الصناعية، والتـدريب، والبحث التطبيقي، والمساعدة الفنية، ونشر المعلومات، وقواعد البيانات، ومراقبـة النوعيـة، ونقل التكنولوجيا، والأنظمة الإدارية، وخدمات أخرى. وينبغي استحداث هيئـات الابتكـار الوطنية بمشاركة ممثلين عن القطاع الخاص كجمعيـات المنتجـين، والمراكـز التربويـة، والمصارف المحلية، وغيرها.

ينبغي للمجتمع الدولي، أن يساعد الحكومات على القيام بمزيد مـن الأنـشطة حـول نقـل التكنولوجيا والتدريب وتطوير القدرات البشرية في المنطقة وخلق البيئـة المناسـبة لتعمـيم الاستفادة من اقتصاد المعرفة. ويمكن أن تشمل تلك الأنشطة أيضا إجراء دراسات إضـافية حول انتشار الابتكار، وتحليل العوامل التي تعوق انتشار الأفكار والابتكارات الجديدة في بلدان المنطقة ، وإعداد توصيات حول سياسة عامة من شأنها تعزيز الاستفادة من اقتصاد المعرفة.

ثالثا:الاستنتاجات والمقترحات :

أ-الاستنتاجات :

توصل الباحث الى الاستنتاجات التالية :

1. شهد مفهوم اقتصاد المعرفة تطورا كبيرا في العقود القليلة الماضية مع اتساع استخدام شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية والدفع الالكتروني ، ويقوم هذا الاقتصاد على وجود بيانات يتم تطويرها إلى معلومات ومن ثمة إلى معرفة وحكمة في اختيار الأنسب من بين الخيارات الواسعة التي يتيحها اقتصاد المعرفة الذى تكون المعرفة هى المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادي.
2. توجد عدد من القوى الدافعه الرئيسية التى تؤدى الى تغيير قواعد التجارة والقدرة التنافسيه الوطنية فى ظل اقتصاد المعرفة وهى:العولمة، ثورة المعلومات المعلومات / المعرفه ،انتشار الشبكات.
3. الأساليب التقليدية لزيادة القدرة التنافسية المستندة إلى عوامل مثل العمالة غير الماهرة، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيات البسيطة بدأت تفقد أهميتها بالنسبة للدول العربية بشكل سريع ومتزايد.
4. تنبع أهمية القدرة التنافسية فى الدول العربية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الإبداع والابتكار بما يؤدي إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء وتحسن مستوى معيشة المستهلكين عن طريق تخفيض التكاليف والأسعار
5. وروح المبادرة أو الريادية Entrepreneurship هى عبارة عن كلمة فرنسية Entreprendre تعنى المتعهد أو"من يأخذ الشيىء على عاتقه ويتولى إنهاؤه " ويتحمل الربح او الخسارة. فأصحاب المشاريع يقومون بتحويل الأفكار والابتكارات والموارد إلى سلع اقتصادية. وقد يؤدى ذلك الى ايجاد سلع جديدة او ادخال تحسينات على سلع موجودة بالفعل.

6. تتمثل إحدى الدعائم الأساسية للطريق الحديث للمنافسة فى الدول العربية في وجود بنية أساسية تعليمية، وعلمية، وتكنولوجية حديثة وحيوية تشبع احتياجات الأعمال من الموارد البشرية والبحث والتطوير اللذين يتطوروا بخطى سريعة .وبدون هذا الأساس، لن تتحقق الإمكانيات الابتكارية للمنشآت، وقدرة قاعدة مواردها البشرية على استيعاب وتبني، وتطوير التكنولوجيات الجديدة.
7. في ظل الظروف التنافسية الجديدة الناتجة عن اقتصاد المعرفة ، يجب على الحكومات العربية أن تضع سياسات جديدة، تعزّز الابتكار، وتشجع على بناء القدرات الابتكارية، واستحداث هيئات الابتكار الوطنية بمشاركة ممثلين عن القطاع الخاص كجمعيات المنتجين، والمراكز التربوية، والمصارف المحلية، وغيرها.

8. ينبغي للمجتمع الدولي، أن يساعد الحكومات العربية على القيام بمزيد من الأنشطة حول نقل التكنولوجيا والتدريب وتطوير القدرات البشرية في المنطقة وخلق البيئة المناسبة لتعميم الاستفادة من اقتصاد المعرفة.

ب-المقترحات:

ويقترح الباحث النقاط الاتية :

1. ضرورة ان تستمر الدول العربية فى العمل على خلق بيئة عامة داعمة للاستثمار الخاص، وكذلك لتأسيس الشركات، ونموها ويجب على الحكومة أن تسرع جهودها الرامية إلى إزالة أوجه الخلل التي تشوب الأسوق وتعالج اخفاقات السوق فى الاقتصاد بوجه عام ،وتشجيع التحديث والابتكار والاستثمار فيها.
2. يجب أن يتم التغلب على العوائق المتصلة بتداخل الصلاحيات والبيروقراطية، وانعدام التنسيق بين الأطراف المختلفة . فبدون وجود أواصر فعالة للتنسيق بين السياسات ، وكذلك بين المؤسسات والأطراف الفاعلة التي تدير عملية التنفيذ، ستظل جهود التنمية مشتتة، ومفككة، وغير مترابطة، ولن يكون لها سوى تأثير ضئيل – إن وجد – على القدرة التنافسية للدول العربية.
3. ضرورة التكامل العربى لتحقيق القدرة التنافسية و تضييق الفجوة المعرفية كميا ونوعيا بين الدول العربية وبقية العالم ،وهذا يتطلب المزيد من استثمارات ضخمة في الموارد والجهود المخصصة للإصلاح التعليمي .
4. لتحديث القدرات التكنولوجية للدول العربية، يجب توثيق التعاون بين أنشطة البحث والتطوير وزيادة المخصصات المالية للبحث والتطويروأن يتم تقديم منح أو امتيازات ضريبية لتغطية تكاليف الحصول على التكنولوجيا، والتراخيص، والخدمات الاستشارية
5. البدء فى برنامج قومى للتطوير المؤسسى يستهدف المؤسسات البحثية والجامعات ومراكز البحوث بغية إيجاد هياكل تتمتع بدرجة عالية من الحوكمة (governance) مع وجود تمثيل للقطاع الخاص بها، وزيادة كفاءة هذه المؤسسات، وتطوير طاقات وإمكانيات ملائمة للبحث والتطوير، وتقوية صلات هذه المؤسسات بالقطاع الخاص، و بين المؤسسات البحثية والأكاديمية المحلية والدولية
6. من الضروري أن تتعاون الحكومات العربية في جهودها الرامية إلى تعزيز قدراتها التنافسية ، وقيام بيئة تشجع للاستفادة من اقتصاد المعرفة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء هيئة تنسيق إقليمية تعنى ذلك، وتتولى تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين هيئات ووزارات تكنولوجيا المعلومات الوطنية، وربما في مرحلة لاحقة، تسهيل الأنشطة التعاونية الداعمة للابتكار.

المراجع:-

1. البنك الدولي، الطريق غير المسلوك إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،واشنطن 2007
2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا(E/ESCWA/ID/2001/2)،الأمم المتحدة،نيويورك، 2002
3. المنظمة العربية لحقوق الانسان ،تقرير حقوق الانسان فى الدول العربية ،القاهرة،2007.
4. حسين عبد المطلب الأسرج،تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة فى ظل اقتصاد المعرفة،الملتقى العلمي الدولي:المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف،الجزائر،4-5 ديسمبر 2007.
5. حسين عبد المطلب الأسرج ، تعزيز تنافسية الصناعة العربية فى ظل اقتصاد المعرفة ،مجلة علوم إنسانية،السنة 5 ،العدد 35 ، خريف 2007 ، هولندا .متاح فى موقع المجلة WWW.ULUM.NL
6. صندوق النقد العربى وآخرون،التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 2007 ،ابوظبى،2008.
7. عبد الهادي العتيبي،متاح فى www.arabschool.org.sy/Celebration/Dr.AbdelHadi%20Outeibi.doc
8. محمد عبد العال صالح،موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد،ورقه مقدمه الى : المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانيه مسقط 2 – 3 اكتوبر 2005
9. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،تقرير اقتصاد المعلومات 2007-2008 :تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، النموذج الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات(استعراض عام)، الأمم المتحدة،نيويورك وجنيف،2007
10. وزارة المالية،تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر ،جمهورية مصر العربية، نوفمبر 2004

11. Irfan Shahzad and others, Global Financial Crisis and its Effects on Entrepreneurshipin:www.wbiconpro.com/4%5B1%5D.%20Irfan.pdf

12. Jean-Eric Aubert and Reiffers ,Jean-Louis. Knowledge Economies in the Middle East and North Africa: *Toward New Development Strategies,* WBI Learning Resources Series, The World Bank,Washington, D.C.2003

13.-www.britishcouncil.org/knowledge_economy-core-briefing.pdf
14. World Bank ,World Development Report 2005:A Better Investment Climate for Everyone, Washington D.C,USA,2004.avaliabal at :http://econ.worldbank.org/wdr/wdr2005/
15. World Bank, Doing business in 2005:Removing Obstacles to Growth, Washington, USA,2005,PP98-131
16. www.mne.psu.edu/lamancusa/Entrepn/Module1/Lecture/Entre.doc
17. http://en.wikipedia.org/wiki/Entrepreneurship